وزارات الاتصالات والبترول والبنوك والقضاء والجيش والشرطة يرفضون تطبيق الحد الأقصى للأجور

الأحد 6 يوليو 2014 12:07 م

نافذة مصر - صحافة

قالت مصادر بحكومة الانقلاب إن هناك صعوبات تعترض تطبيق قانون الحد الأقصى للأجور على عدد من القطاعات، كالاتصالات والبترول والبنوك والداخلية والجيش والقضاء

وأضافت المصادر أن رواتب القيادات بقطاع الاتصالات مثلا تتجاوز الحد الأقصى بمراحل وخفضها للحد الأقصى المعلن **42** ألف جنيه شهريا سيواجه باعتراضات من العاملين بالقطاع خاصة أن وزير الاتصالات عاطف حلمى سبق أن طلب من محلب استثناء القطاع من تطبيق الحد الأقصى للأجور

وأضافت المصادر أن رواتب عدد من قيادات القطاع تتجاوز الـ**200** ألف جنيه شهريا مما يثير علامات استفهام كثيرة حول كيفية إخضاعها للحد الأقصى المعلن

وتابعت المصادر أن راتب الرئيس التنفيذى لإحدى الجهات التابعة لوزارة الاتصالات يتراوح بين **600** و **700** ألف جنيه سنويا، وكذا رواتب أغلب القيادات بالقطاع